

1090 طالبًا و445 مشروعًا في الذكاء الاصطناعي بمصر □ الحكومة تحتفي بالأرقام وتُغيّب بيانات الوظائف والتمويل واختبار الأثر



الثلاثاء 4 أغسطس 2026 04:00 م

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تدريب 1090 طالبًا من 10 جامعات وتنفيذ 445 مشروعًا في الذكاء الاصطناعي خلال الدورة الرابعة من مبادرة بناء القدرات للجامعات التي اختتمت في مركز إبداع مصر الرقمية كريتيقا بالجيزة بالتعاون مع شركة دل تكنولوجيا وانتهت بتكريم فرق فائزة في هاكاثون للطاقة المتجددة □

قدمت الحكومة الحصيلة باعتبارها دليلا على توسيع قاعدة المهارات الرقمية بينما لم تعلن في الفعالية نفسها أرقامًا عن فرص العمل التي حصل عليها المتدربون أو المشروعات التي تحولت إلى منتجات وشركات أو حجم التمويل العام والخاص الذي أنفق على المبادرة وهو ما يترك فجوة واضحة بين أرقام التدريب وقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي □

أرقام تدريب تتوسع بينما يظل الوصول إلى الفرص محصورا في جامعات محددة

بداية شملت الدورة طلابًا من جامعات القاهرة وعين شمس والأمريكية بالقاهرة والألمانية بالقاهرة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وأسيوط والمنصورة والإسكندرية ومصر للمعلوماتية وهي قائمة تجمع جامعات حكومية وخاصة وأهلية لكنها لا تغطي سوى قطاع محدود من الخريطة الجامعية المصرية □

وفي المقابل نفذ المشاركون 445 مشروعًا في الزراعة الذكية والمرور الذكي والحكومة الذكية والرعاية الصحية الرقمية والاقتصاد الذكي وهي مجالات ترتبط مباشرة بخدمات عامة وأسواق واسعة ومع ذلك لم تعلن الوزارة عدد المشروعات التي خضعت لاختبار مستقل أو انتقلت من النماذج الطلابية إلى تطبيقات مستخدمة فعليًا بعد انتهاء التدريب □

ومن جهة أخرى شارك 105 طلاب ضمن 21 فريقًا في هاكاثون خصص للطاقة الجديدة والمتجددة وتأهل 10 فرق إلى المرحلة النهائية بعدما طلبت المسابقة حلولًا للتنبؤ بالإنتاج والطلب وتحسين إدارة الشبكات وترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد ورفع كفاءة الموارد بما يربط التدريب بقطاع يعاني ضغوطًا تشغيلية واستثمارية متزايدة □

وفي هذا السياق تبرز رؤية عالمة الذكاء الاصطناعي المصرية الأمريكية رنا القليوبي التي حذرت في أحاديث منشورة من أن الذكاء الاصطناعي قد يوسع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية إذا تركزت الاستفادة منه لدى شرائح تملك التعليم والأدوات وهو تحذير يضع مسألة عدالة الوصول إلى التدريب قبل الاحتفاء بعدد المسجلين وحده □

وبالتالي يصبح توسع المبادرة من 1620 طالبًا وأكثر من 300 مشروع بعد الدورة الثالثة في أغسطس 2025 إلى 2710 طلاب و763 مشروعًا بعد الدورة الرابعة في أغسطس 2026 مؤشرًا على نمو كمي واضح لكن البيان الحكومي لم يقدم بيانات عن التوزيع الاجتماعي أو الجغرافي للطلاب ولا نسب النساء ولا معدلات التوظيف بعد التخرج □

ربط الجامعات بسوق العمل يظل وعدًا ما لم تظهر وظائف وإنتاجية قابلة للقياس

بعد ذلك قال رأفت هندي إن الشراكة بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص تربط المعرفة الأكاديمية بمتطلبات العمل والتطبيق وإن التميز في الذكاء الاصطناعي يقاس بقدرة التكنولوجيا على فهم المشكلات وتصميم حلول قابلة للتطبيق وقياس أثرها على حياة الناس وكفاءة المؤسسات وقدرة الاقتصاد على النمو □

وفي امتداد هذا الطرح ربط الوزير المبادرة بالاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وبجهود مركز الابتكار التطبيقي الذي يعمل على تحويل البحث والتطوير إلى حلول عملية وأشار إلى تطوير نموذج كرنك اللغوي العربي وتطبيقات للكشف المبكر عن الأمراض والزراعة والتعليم مؤكداً أن الهدف هو بناء قدرات مصرفية تلائم اللغة والثقافة والاحتياجات المحلية

وعلى المستوى الجامعي قال عبدالعزيز قنصوة إن التحول إلى الجامعات الذكية يتصدر أولويات الوزارة وإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يجب أن تطور العملية التعليمية والخدمات الجامعية كما دعا إلى إنشاء أودية للتكنولوجيا داخل الجامعات لتحويل البحث العلمي والأفكار إلى مشروعات صناعية واقتصادية ودعم الشركات الناشئة ونقل التكنولوجيا وتعزيز الصلة بالصناعة

وفي المقارنة يقدم الاقتصادي دارون عجم أوغلو معياراً أكثر صرامة حين يدعو إلى ذكاء اصطناعي داعم للعامل يوسع قدرات البشر ويخلق مهاماً جديدة بدلاً من استخدام الأتمتة فقط لخفض العمالة وتفيد أبحاثه المنشورة في 2026 بأن بعض أنماط الأتمتة قد تزيد عدم المساواة وتبدد جزءاً من مكاسب الإنتاجية

ومن ثم فإن قياس نجاح المبادرة يحتاج إلى نشر مؤشرات توضح عدد الخريجين الذين انتقلوا إلى وظائف مرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعدد الشركات الناشئة التي خرجت من المشروعات وقيمة الاستثمار الذي جذبته ونسب استمرارها بعد الاحتضان لأن الاكتفاء بعدد المتدربين والمشروعات لا يثبت وحده أن فجوة سوق العمل قد تقلصت

مشروعات الصحة والطاقة والحكومة تحتاج اختبارات مستقلة قبل تحويلها إلى واجهة إنجاز

في مرحلة لاحقة أعلنت المبادرة مساراً لتحويل المشروعات الواعدة إلى منتجات أو شركات ناشئة عبر الإرشاد والاحتضان والربط بجهات يمكنها اختبار الحلول والاستفادة منها غير أن الوزارة لم تحدد عدد المشروعات التي دخلت هذا المسار بالفعل ولا الجهة التي ستقيم جدواها ولا المعايير التي ستفصل بين مشروع تدريبي وحل قابل للاستخدام

وبالتوازي شهد عام 2026 اتفاقية ثلاثية بين وزارة الاتصالات وشركة دل تكنولوجيز وشركة أسترانينكا مصر لتوجيه مشروعات الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية حيث تتولى الشركة تنظيم ورش للطلاب وتقديم الإرشاد والإشراف على مشروعات صحية رقمية وإتاحة مجموعات بيانات فعلية تساعد الفرق على تطوير حلول مرتبطة بمشكلات واقعية داخل القطاع

وعند هذه النقطة تكتسب تحذيرات خبير الذكاء الاصطناعي المصري عمرو عوض الله أهمية مباشرة إذ أكد في تصريحات منشورة أن نماذج الذكاء الاصطناعي ستظل معرضة لإنتاج معلومات مختلفة لأنها تعتمد على الاحتمالات ولا تملك قدرة ذاتية على الفصل بين الحقيقة والخطأ وهو ما يجعل الاختبار البشري المستقل ضرورة خاصة في الصحة والخدمات الحكومية

وفي جانب المسابقة فاز فريق هاكتاستك من جامعة عين شمس بالمركز الأول وجاء فريق ذا أوفر فيترز من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المركز الثاني وحصل فريق إن بي إيه من جامعة مصر للمعلوماتية على المركز الثالث بينما لم يعلن حفل التكريم تمويلًا محددًا للفرق الثلاثة أو جدولاً زمنياً لتجربة حلولها خارج المسابقة

كذلك قالت هدى بركة مستشارة وزير الاتصالات لتنمية المهارات التكنولوجية إن المبادرة تنفذ ضمن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025 إلى 2030 وإن بناء القدرات والمواهب الوطنية يقع في مقدمة الأولويات بينما قال محمد أمين من دل تكنولوجيز إن الكفاءات البشرية أصبحت العامل الأهم لنقل الذكاء الاصطناعي من التجريب إلى التطبيق العملي

أما على صعيد الشركات فقال سامح محبوب مدير عام مركز التميز في دل تكنولوجيز مصر إن الشراكة المستمرة منذ 2022 تستهدف تمكين الجيل القادم بالمهارات والأدوات والفرص اللازمة للعمل في مستقبل يقوده الذكاء الاصطناعي وهو خطاب يرفع سقف الوعود لكنه يبقى الحاجة قائمة إلى بيانات علنية عن التوظيف والاستثمار واستدامة المشروعات

وأخيراً حضر ختام الدورة غادة لبيب وشريف كشك وأحمد خطاب وعبدالمعزم الشرقاوي وإسماعيل عبدالغفار وأحمد الصباغ ولطفي جعفر ومديحة محمد عبدالعظيم وإيهاب محمد فاروق إلى جانب مسؤولي الوزارتين والجامعات والشركات بينما بقيت الحصة الرسمية مركزة على أرقام التدريب والمشروعات من دون نشر تقييم مستقل يختبر أثر المبادرة بعد انتهاء الاحتفال

وتبقى النتيجة أن الحكومة تستطيع تسجيل زيادة واضحة في أعداد المتدربين والمشروعات منذ إطلاق المبادرة لكنها لم تقدم في ختام الدورة الرابعة ما يكفي لإثبات أن هذه الزيادة تحولت إلى وظائف مستقرة أو شركات مستدامة أو خدمات عامة أكثر كفاءة ولذلك يظل معيار النجاح الحقيقي هو ما يحدث للمشروعات والطلاب بعد مغادرة منصة التكريم